التعلـيل النّحوي لدى الإمـام الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) في كتابه المقاصد الشافية

إعــداد

أم د . وعد محمد سعيد و م.م.عامر عبد العزيز خليل

كلية العلوم الإسلامية –جامعة الانبار كلية التربية–جامعة الانبار

Isl.amera@uoanbar@uoanbar.edu.iq

Issn:2071-6028

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإني وجدت موضوع (التعليل النحوي) لدى الإمام الشاطبي – رحمه الله – (ت ٧٩٠هـ) في كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) يستحق البحث ، فحاولت ان أبرِّزَ عدداً من معالم هذا الموضوع لديه ؛ لأن النحو لدى الإمام الشاطبي قائم على ربط التحليل النحوي ، بالواقع الاستعمالي للغة ، وهذا ما يجعلنا نقرر ان الشاطبي قد ربط مقاصد النحو بأصول النحو الأولى ، وهذه الطريقة هي نفسها التي التزمها في جميع مصنفاته الأصولية واللغوية ، والشاطبي النحوي في طبقته لا يقلُّ شأناً عن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، و أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، لذا نجده في كتابه كثيراً ما يحاور النحويين ، ويردُّ أقوالهم ، بفكرٍ يستند إلى عقلية فذة استطاعت أن تسبر أغوار كتاب سيبويه .

وجاءت هذه الدراسة لتوضح الخطوط الرئيسة ، أو بعضها ، والتي سار عليها البحث النحوي لدى الشاطبي ، والتي تُبيِّن موقفه من غيره من النحاة ، وتبين مدى فهمه لأقوال مَنْ سبقه من النحاة وبخاصة سيبويه ، الذي اعتمد عليه الشاطبي كثيراً في تأصيل مشكلات (التعليل النحوي) لديه .

وآمل أن يكون هذا البحث مقدمة لدراسة أوسع تُعنى بتقديم أحد جهابذة النحويين الأندلسيين الذي نقل ألفية ابن مالك التعليمية إلى مفهوم علمي تندرج تحته كلُّ الجزئيات والقواعد النحوية ، مستعيناً بأصول أدلة الصناعة النحوية من قياس ، وسماع ، وإجماع ، وتعليل ، وغيرها ، وسنبرز نحن في هذا البحث جانب التعليل النحوي لدى الإمام الشاطبي ؛ لأننا وجدناه جديراً بالدراسة حينما ربط الشاطبي بين التعليل النحوي والتعليل الأصولي ، وذلك لأنَّ المعروف عن الإمام الشاطبي أنه أصولي فقيه ، فكانت العلة لديه تنبثق من خبرته في الأصول والفقه على النحو ، وهذه خصيصة امتاز بها الشاطبي عن غيره من النحويين .

واقتضت خطة البحث ان أقسمه على مباحث :

الأول : تضمن حياة الشاطبي .

الثاني : التعريف بالمقاصد الشافية .

الثالث : تعريف التعليل لغة واصطلاحاً مع ذكر أنواع العلل والأمثلة التي تخصّها لدى الإمام الشاطبي .

Issn:2071-6028

وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالى أنْ يجعل عملنا فاتحة خير في ان ينتبه طلاب العلم إلى هذا العالم ، ويُبرِّزوا الجوانب التي تتصل بالتفكير النحوي لديه ، سائلين المولى ﷻ التوفيق والسداد ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

الباحثان

المبحث الأول

حياة الإمام الشاطبي وآثاره

المطلب الأول

حياة الإمام الشاطبي العامة

أ- نسبه وكنيته : الشاطبي هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى ابن احمد بن علي اللخمي نسبا ، والغرناطي مولدا ، والمالكي مذهبا [١] .

ب- مولده ونشأته : ولد الإمام الشاطبي في ظل مملكة غرناطة ، ولم يحدد المؤرخون الذين ترجموا لحياة الشاطبي تاريخ مولده ، حتى التنبكتي (ت ١٠٣٦هـ) الذي كان ممن أطنب في ترجمته ، نص على أنه لم يقف على ذلك ؛ إذ قال : (ولم أقف على مولده) [٢]

وكذلك فعل تلميذ الإمام الشاطبي أبو عبد الله المجاري (ت ٨٦٢هـ) ؛ إذ لم يذكر تاريخ مولده حين ترجم له [٣] ، ونشأته كانت كلها في غرناطة في القرن الثامن الهجري ولكن موطن آبائه كان في مدينة شاطبة ، فقد لجأت أسرته إلى غرناطة لما سقطت هذه المدينة بيد ملك (أراجون) الأسباني الذي غزاها سنة ٦٤١هـ ، ولم تذكر المصادر ان الشاطبي قد غادر غرناطة إلى غيرها [٤] .

ج- وفاته : توفي الإمام الشاطبي يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة سبعمائة وتسعين هجرية (٧٩٠هـ) ، في عهد السلطان محمد بن يوسف بن إسماعيل [٥] .

---

(١)ينظر : ترجمة في نيل الابتهاج ، ص ٥٢/٤٨ ، برنامج المجاري ، ص ١٢٢/١١٦ ، والإعلام ٧١/١ ، والمقاصد الشافية ، ١/١ .

(٢)ينظر : التنبكتي ، احمد بابا ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، تحقيق علي عمر ٧٣/١ .

(٣)ينظر : المجاري ، برنامج المجاري تحقيق محمد أبي الأجفان ، ص ٩٥ ، ٩٦ ، ١١٤ .

(٤)ينظر : نهاية الأندلس ، ص ٣٦ .

(٥)ينظر : برنامج المجاري : ١٢٢ .

Issn:2071-6028

المطلب الثاني

حياة الإمام الشاطبي العلمية

أ- مكانته العلمية : كان الإمام الشاطبي من العلماء الذين برعوا في شتى العلوم ؛ إذ كان يتمتع بثقافة واسعة ، فالمتتبع لكتابه (الإفادات والانشادات) ، على سبيل المثال ، يجده قد جمع فيه بين علوم متنوعة ، مثل : علوم العربية كاللغة والآداب ، والنحو والصرف ، وعلوم الشريعة الإسلامية كالتفسير والحديث والعقيدة ، وعلوم الكلام كالمنطق ، والجدل ...

أما الشعر فكان الإمام الشاطبي من المقلين المبدعين في قوله ، ومنه قصيدة طويلة قالها بعد ان طلب الشيخ أبو عبد الله بن مرزوق (ت ٧٨١هـ) من شعراء الأندلس وعلمائها مداحاً لكتاب الشفاء للقاضي عياض [١] ، ليجعلها في طالعة شرحه عليه ، منها الأبيات الآتية [٢] :

يا من سما لمراقي المجد مقصده ... فنفسه بنفيس العلم قد كلفت
هذي رياض يروق العقل مخبرها ... هي الشفا لنفوس الخلق ان دفنت
فيا أبا الفضل حزت الفضل في غرض ... به أقرت لك الإعلام واعترفت
وكنت بحر علوم ظل ساحله ... منه استمدت عيون العلم واغترفت

وقد قال الإمام محمد بن عباس التلمساني عن أبيات هذه القصيدة : (هذه الأبيات من أحسن ما قيل فيه) [٣] .

ب- شيوخه : تلقى الإمام الشاطبي تعليمه منذ نشأته في مدينة غرناطة على يد كوكبة من علماء عصره من الأندلسيين أو الوافدين إليها من الأقطار الأخرى . ومن أبرزهم :

١. أبو عبد الله محمد بن محمد التلمساني المقري [٤] (ت ٧٥٩هـ) .
٢. أبو القاسم محمد بن احمد بن محمد الشريف الحسني السبتي (ت ٧٦٠هـ)[٥]
٣. أبو علي منصور بن علي بن عبد الله الزواوي (ت ٧٧١هـ) [٦] .

---

(١)القاضي عياض : هو أبو الفضل عياض بن موسى السبتي ، فقيه محدث . ينظر : شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : ١٤٠ .

(٢)ينظر : الإفادات والانشادات للشاطبي تحقيق محمد بن احمد أبي الأجفان ، ١٥٠ .

(٣)ينظر : نيل الابتهاج ، ٣٧/١ .

(٤)ينظر : برنامج المجاري ، ١١٩ .

(٥)ينظر : المقاصد الشافية ، ٧/١ .

(٦)ينظر : نيل الابتهاج ، ٣٠٨/٢ ، ٣١٠ .

Issn:2071-6028

٤. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن احمد بن مرزوق الخطيب (ت ٧٨١هـ)[١]
٥. أبو سعيد فرج بن القاسم بن احمد بن لب التغلبي الأندلسي الغرناطي (ت ٧٨٢هـ) [٢] .

جـ- تلاميذه : أخذ عن الإمام الشاطبي جماعة من أعلام غرناطة كان من أبرزهم :

١. أبو يحيى محمد بن عاصم (ت ٨١٣هـ) ، وأخوه أبو بكر القاضي [٣] (ت ٨٢٩هـ) .
٢. أبو جعفر احمد القصار الأندلسي الغرناطي ، وقد كان الشاطبي يطالع تلميذه هذا ببعض المسائل عند تصنيفه لكتاب (الموافقات) ويباحثه فيها ثم يدونها[٤] .
٣. أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي (ت ٨٦٢هـ) صاحب (البرنامج) [٥] .

ء- آثاره : إذا نظرنا الى مؤلفات الإمام الشاطبي ، نجد أن الشاطبي لم يكن مولعاً بالكم ، وإنما كان يبغي النوع من كلِّ تأليفاته ، لذلك نجد مؤلفاته قليلة العدد ، ولكن لا نرى منها واحداً إلا وهو إمام في موضوعه ، فالشاطبي حين يؤلف لا يضع جملة إلا بعد أن يحركها ليتبين له متانتها ، وبالتالي فلا يخرج كتاب من كتبه إلا وهو محكم الصنع قوي البنيان [٦] ، وتدل مؤلفاته على عظيم اطلاعه وتحريه وتدقيقه فيما يأتي به [٧] ، أما كتبه المعروفة :

١. الموافقات : وهو كتاب يبحث في مقاصد الشريعة وأسرارها ، وصف بأنه (كتاب جليل القدر جداً لا نظير له) [٨] .
٢. الاعتصام : وهو آخر كتب الشاطبي تأليفاً حيث مات قبل أن يكمله ، وصف الكتاب بأنه من أجلّ الكتب التي تناولت موضوع البدعة .

---

(١)ينظر : نيل الابتهاج ، ١١١/٢ .
(٢)ينظر : نيل الابتهاج ، ٥/٢ .
(٣)ينظر : نيل الابتهاج ، ٤٩/٢ .
(٤)ينظر : نيل الابتهاج ، ٧٦/٢ .
(٥)ينظر : برنامج المجاري ، ١١٦ – ١١٨ .
(٦)ينظر : نيل الابتهاج : ٥٠ .
(٧)ينظر : نيل الابتهاج : ١٩ .
(٨)الفكر المقاصدي في جهود الإمام الشاطبي ، الدكتور بشير مهدي الكبيسي ، مطبعة ديوان الوقف السني ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

Issn:2071-6028

٣. الإفادات والإنشادات : وهو كتاب زواج فيه الشاطبي –رحمه الله– بين فوائد سمعها من شيوخه وأشعار أنشده آياها .

٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : وهو موضوع بحثي .

التعليل

العلّة لغةً : المرض [١] .

اصطلاحاً : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجاً مؤثراً فيه [٢].

التعليل عند الشاطبي

اختلف الباحثون في تناولهم لهذا الباب ، فبعضهم تناولها ، – أي : العلّة – في مبحث القياس حين عدّها ركناً من أركانه ، أو إنها مرتبطة به ، وأنها على شيء من الاستقلالية على نحو ما فعل تمام حسّان في كتابه (الأصول) [٣] ، واختلف العلماء في العلَّة النحوية ، وهذا الخلاف ناتج عن النظر في ايجاب الحكم بالعلَّة ، فالعلل العقلية موجبة للحكم ، في حين أنّ العلل الفقهية عبارة عن أمارات ودلالات على الحكم[٤] ، وذهب ابن جني إلى أنَّ علَّل النحويين (أقرب إلى علَّل المتكلمين منها إلى علَّل المتفقهين) [٥]، أي: أنّ التعليل يمثل ركناً مهماً من أركان منهج البحث في العلوم التي وُجِدت في البيئة الإسلامية أيّام ازدهارها ، سواء في علم الكلام ، أم في الأصول ، أم في الدرس اللغوي [٦] .

فالتفسير في النحو العربي له مظاهر متعددة ، ولعلَّ أهم مظهر من مظاهره في النحو هو التعليل ، فالبحث عن العلَّة يكاد يكون متجذِّراً في الفكر الانساني العربي متأصلاً فيه ، وكلما أردنا أنْ نتعمق في فهم قضية أو ظاهرة ما ، فإننا نجد أنفسنا نبحث عن أصل أو علَّة معينة [٧] ، إذ نجد إنّ التعليل يُشكل أصلاً من أصول البحث النحوي لدى أوائل النحاة كالخليل وسيبويه ،

---

(١)العين : للخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، ود.إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر ٨٨/١ ، (عل) ، والصحاح : ١٧٧٣/٥ ، (عل) .

(٢)التعريفات ، الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الابياري : ١٥٤ .

(٣)ينظر : الأصول ، ١٧٧ .

(٤)ينظر : المستصفى : ٢٨٠/٢ .

(٥)الخصائص : ٤٩/١ .

(٦)ينظر : التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة استمومولوجية ، ص٧ .

(٧)البعد التداولي عند سيبويه ، ادريس مقبول ، مجلة علم الفكر ، العدد ١ ، ٢٠٠٤م ، ص٢٠٦ .

Issn:2071-6028

ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئا فشيئاً حتى غلب على الفكر النحوي كلّه [١] . يقول مارتن هدجر : (كلما نتعمق بالأشياء ونؤسس على العلل نجد انفسنا في الطريق إلى الأصل الأساس ، فنحن مدعوون دوما ودون أنْ ندري ما المقصود بدقة إلى التنبه إلى العلل ، إلى الأصول) [٢] .

وقد كشفت الدراسات التحليلية للعلَّة النحوية على أنها نوعان : أولاهما : هي العلَّة السماعية التي يعرف بها كلام العرب وضبطه ، وفيها يقف التعليل النحوي عند ما هو موجود بالعقل من الظواهر اللغوية ، ومقررة في القواعد النحوية ، والثانية : هي العلَّة النظرية التي لا يعرف بها كلام العرب ، وإنَّما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض ، وهذا النوع من العلَّة متأثر بالعلَّة الاروسطية المتسمة بالضرورة والغائبة والعقلية ، كما أنَّه متأثر بالعلَّة الكلامية ولا سيما في خلافات النحاة حول التعليل لبعض الظواهر اللغوية [٣] .

اما موقف الشاطبي – رحمه الله – من التعليل فإنَّه استند على ما أصَّلَهُ سيبويه بقوله: (وليس شيءٌ يضطرون إليه إلاَّ وهم يحاولون به وجهاً) [٤] .

وعليه فقد أخذ الشاطبي في البحث عن تلك العلل ، وإبرازها ، وتوظيفها في إيجاب الأحكام بها ، وتعليل المنقول المقيس وغير المقيس من كلام العرب على اعتبار معرفة العرب بتلك العلل ، وإنْ كان الشاطبي يرى (أنَّ التعليل من قبيل الزائد على الضرورة) [٥] ، ويؤكد أنَّ التعليل (بالنسبة إلى المقصد من تصوير كيفية النطق غير ضروري ؛ إذ مَنْ يعرف ما قال ينحو في المسألة نحو كلام العرب ، وان لم يعرف وجهاً لضمٍّ ولا فتحٍ) [٦].

وعليه يُعَدُّ التعليل – في نظر الشاطبي – زيادة على معرفة تعلم كلام العرب ، إذ انه في الغالب لا يصلح لتعليم النحو ، ولكنه يُكْثِر من العلل وتتبعها ليرجح بين الآراء النحوية المختلفة ؛ لأنَّ التعليل تابع للسماع ، وانه إنَّما ينهض من ورائه [٧] ، فقد ذكر الشاطبي اختيار الناظم للرفع في العطف على المنادى المضموم عطف نسق ، وكان فيه الألف واللام ، والرفع هو الأكثر في السماع بقوله :

---

(١)النحو العربي والدرس الحديث : ٨٣ .

(٢)مبدأ العلَّة : ٥ ، نقلا عن البعد التداولي عند سيبويه ، ص٢٥٩ .

(٣) أصول النحو العربي من خلال كتاب (الاقتراح) للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ص٢٦٣ .

(٤)الكتاب : ٣٢/١ . والمقاصد الشافية : ١٨٢/٧ .

(٥)المقاصد الشافية : ٤٣٣/١ .

(٦)المقاصد الشافية : ٣٢٧/٥ .

(٧)ينظر : المقاصد الشافية : ٦٢٨/٥ ، ٧/ ٤٨٠.

Issn:2071-6028

(فكلُّ ما علَّل به أرباب المذاهب الأُخر لا تنهض مع السماع إلاَّ بمقدار موافقتها له) [١]. وقال في ردِّه مذهب الفراء في منع جمع (فِعْلَة) مكسور الفاء على (فِعِلاْت) مطلقا ، مُعَلِّلاً لذلك بالاستثقال (ووجه المنع الاستثقال ؛ لتوالي كسرتين مع الياء ، مع عدم السماع أو ندوره ، فلا تقول في (لِحْيَة) (لِحِيَات) ... والمعتمد في الجميع السماع ؛ لأنَّ التعليل بالاستثقال ثانٍ عن كونه معدوداً أو نادراً) [٢]. معتمدا في رأيه على كلام سيبويه [٣] ، فالتعليل هو إقرارٌ للسماع المنقول ، إلاَّ أنَّ الغالب في المسموع المعلل هو المسموع المقيس ، أما الموقوف على السماع فإنَّه يحفظ ولا يقاس عليه ، كتعليل الشاذ ، والنادر، والتعليل غير المقيس من كلام العرب [٤] ، إذ إنَّ (ما خرج عن الأصل فلعلة ، فاذن التحريك آتٍ لعلةٍ ، والضم أو الفتح أو الكسر آتٍ لعلةٍ ، وهذا يدعو إلى بيان علَّل مطلق التحريك ، وعلل نوعه) [٥] . ثم يورد الشاطبي أنواع العلل وأمثلة عليها في مطلق التحريك وأنواعه ، وهو بهذا يوجب تعليل كل حكم نحوي خرج عن أصله (إنَّ كل تغيير زاد على الأصل فإنما هو لعلّة فيُسأل عن سببه) [٦].

وهو بهذا يتبع منهج الفقهاء والأصوليين – غالباً – في إيراد العلل فيجعل الحكم ناتجاً عن العلَّة ، وليس دليلا عليها ، وبهذا تكون العلَّة عنده أقرب إلى علَّل الفقهاء منها إلى علَّل المتكلمين ، وقد يخرج عن هذه الطريقة فيستدل بالأحكام على طريقة المتكلمين من ذلك ما ذكره في التفرقة بين مدة الانكار ومدة الندبة ، (إنَّ التفرقة بينهما قد ظهرت في استعمال العرب ، فلو كانا معاً على حدٍّ واحدٍ في الاتصال أو الإنفصال لم يفرّقوا بينهما ، فاستدللنا بتفريقهما على أنَّ الحكم عندها كما قال البصريون ، وهذا في باب الاستدلال بالأثر على المؤثر) [٧].

وكذلك ما ذكره في لحاق نون التوكيد الخفيفة لفعل الاثنين ، ومن أنَّ (كون العرب لم يتكلموا بذلك مع اعتيادهم التوكيد [٨] بالنون ، دليل على اعتزامِهم اطِّراح ذلك القياس ، وإلاّ فلو كان معتبرا عندهم لنطقوا به ولو يوماً ما ، فتركهم له رأساً دليل على اطِّراحه جملة ، وهذا من باب

---

(١)المقاصد الشافية : ٣١٠/٥ .

(٢)المقاصد الشافية : ٤٧٨/٦ .

(٣)الكتاب : ٥٨١/٣ .

(٤)ينظر : المقاصد الشافية : ٣٦٨/٤ ، ٥٦٩/٧ .

(٥)المقاصد الشافية : ١١٩/١ .

(٦)المقاصد الشافية : ٤٣٤/٧ .

(٧)المقاصد الشافية : ٣٩٣/٥ .

(٨)ما أثبتناه هو الصحيح ، وفي الأصل للتوكيد.

Issn:2071-6028

الاستدلال بالأحكام ، وهو باب معروف في الأصول يجري مجرى الاستدلال بالسماع ، وقد بيَّنه ابن جني في الخصائص [١]. وكان شيخنا القاضي – رحمه الله – يعتمده ويحتج به) [٢].

وهو حين يذكر العلل النحوية يُبيّن درجتها فيقول مثلا : (هي العلَّة الصحيحة وتلك منتقضة) [٣] ، وهذه العلَّة (قاصرة) [٤] ، و(هذه علَّة تامة مستقلة)[٥] ، وهذه (العلَّة أتمُّ من الأولى) [٦] ، و(هذا حَسَنٌ من التعليل) [٧] ، وهذا (التعليل ضعيفٌ) [٨] ، و(هذه العلَّة علَّل بها الجمهور) [٩] ، وهذا (تعليل سماع) [١٠] ، وهذا (تعليلهم ، وهو مناسب ، وما تقدم أمرٌ آخر غريب) [١١].

وسأحاول أنْ أكشف عن موقف الشاطبي من نوعي العلَّة :

١- العلة السماعية : قال ابن جني : (اعلم أن علَّل النحويين – وأعني بذلك حُذَّاقَهم المتقنين ، لا الفهام المُسْتَضْعَفِين – اقرب إلى علَّل المتكلمين منها إلى علَّل المتفقهين ، وذلك انهم يحيلون إلى الحسِّ ، ويحتجون فيه بثقل الحال ، أو خفتها على النفس ... ولستَ تَجدُ شيئاً مما علَّل به القوم وجوه الإعراب إلاَّ والنفس تقبله ، والحِسُّ مُنْطَوٍ على الاعتراف به) [١٢] .

والتعليل السماعي لبنة أساسية في النظر النحوي لدى سيبويه ، وكان يوليه عناية فائقة ، ويكاد كتابه كله أنْ يكون مبنيا على التعليل ، والحوار الذي يجري فيه دائما بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعم في السؤال عن العلل ، على أنَّ هذه العلل لا تذهب بعيداً وراء التفسير المباشر ، وتكاد تتمثل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه ، أو بكثرة الاستعمال [١٣].

---

(١)ينظر : الخصائص : ١٢٧/١ .
(٢)المقاصد الشافية : ٥٦٦/٥ .
(٣)المقاصد الشافية : ٤٦٨/٩ .
(٤)المقاصد الشافية : ٢٥٧/٢ .
(٥)المقاصد الشافية : ٥٢٧/٥ .
(٦)المقاصد الشافية : ٢٦٧/١ .
(٧)المقاصد الشافية : ٤٦٣/٤ .
(٨)المقاصد الشافية : ٤٦٤/٤ .
(٩)المقاصد الشافية : ٤٦٣/٤ .
(١٠)المقاصد الشافية : ٤٦٥/٤ .
(١١)المقاصد الشافية : ٢٠٤/٤ .
(١٢)الخصائص : ٤٩/١-٥٢ .
(١٣)ينظر : النحو العربي والدرس الحديث للراجحي : ٨٠ .

Issn:2071-6028

وقد اقتفى الشاطبي أثر سيبويه في اعتماده التعليل السماعي في بحثه النحوي[١] ، فجاء تعليله متصلاً بالواقع الاستعمالي غير مبني على أساس فلسفي أو منطقي ، ولستُ أعلم أنَّ هناك مقولة قد أثرت على فكر الشاطبي النحوي كمقولة سيبويه التي لا يملُّ الشاطبي تكرارها في معظم مباحثه النحوية تلك هي : (قف حيث وقفوا ثم فسر) ، فقد سيطرت هذه العبارة على فكره النحوي ، وأضفت عليه طابعاً وصفياً في معظم جوانبه [٢] .

وإنَّ البحث في العلَّة عنده يأتي بعد أنْ تُستنبط المقاييس ، وتوضع الأحكام ، وهي بذلك تُعَدُّ تجسيداً للواقع الاستعمالي وليست فروضاً وخيالات من ابتكار النحوي ، ومن أمثلة هذا النوع :

١- يرى الشاطبي انه لا يجوز لاسم الفاعل ونحوه من الصفات أنْ يرفع فاعلاً ينوب عن الخبر من غير أنْ يتقدمه استفهام أو نحوه ، وعلّة ذلك أنَّه (بالاعتماد يتقوى فيه جانب الفعل ؛ لأنَّ الاستفهام طالب الفعل ، وكذلك النفي ، ولذلك يترجح معهما النصب ، فلذلك لم يعمل إلاَّ أنْ يعتمد ، وهذا التعليل موافق للسماع إذ لم ينقل نحو : قائمٌ الزيدان ، إلاَّ نادراً بحيث لا ينبني عليه قياس ... والحاصل ان مجرد الاشتقاق لا يكفي في إطلاق القول بجواز العمل ، فإنَّ السماع لا يُساعد عليه) [٣] .

وكذلك في باب الممنوع من الصرف يرى الشاطبي ان العَلَم المؤنث الثلاثي المحرّك الوسط الخالي من تاء التأنيث ، مثل (سَقَر) ، أنَّه (إنَّما امتنع وإنْ كان ثلاثياً لأجل حركة الوسط ، وكأنها قامت مقام الحرف الرابع ، وهذا تعليل بعد السماع ... ولكنهم قالوا ذلك لأنَّ الحركة لمَّا كانت زيادة على الحرف ، وكان الساكن الوسط ينصرف في أحد الوجهين ، وَوُجِدَ ما حُرِّكَ وسطه ممنوع الصرف البتة – كالرباعي – جعلوا الحركة كأنها تقوم مقامه ، وأصل التعليل ان يقال : إنَّ المانع حاصل في الثلاثي وغيره وهو العلمية والتأنيث ، لكنه استثني من ذلك الساكن الوسط كـ(وعْد) لأجل ما حصل بالسكون من الخفّة) [٤].

وهذا التعليل الذي اعتمده الشاطبي هو تعليل استعمالي حسّي يكشف عن نتيجة الاستقراء ، أي إنّ العربي يتكلم هكذا .

---

(١)ينظر : المقاصد الشافية : ٣٦٢/١ ، ٥٦٦/٥ ، ١٦٦/٧ .

(٢)ينظر : علم اللغة المعاصر : ٦٧-٦٨ .

(٣)المقاصد الشافية : ٥٩٤/١-٥٩٥ .

(٤)المقاصد الشافية : ٦٢٨/٥-٦٢٩.

Issn:2071-6028

والاستقراء يتم للكشف عن وجود ظاهرة لغوية معينة ثم الكشف عن العلاقة بين هذه الظاهرة ومجموعة من الصفات تلحقها ، فلا بأس من إطلاق اسم "العلة" على هذه الصفات ، ثم ياتي النحوي بعد ذلك ليشرح هذه العلَّة التي تفسر تلك الظاهرة اللغوية [١] .

٢- التعليل النظري: أصبح النحوي يحسُّ بضرورة " منطقة الظواهر" والقواعد والعلل جميعا ، مما جعله يلجأ إلى الجدل النظري في التعليل ، فالعلل أصبحت لا تتقيد بالموجود بالفعل في الظواهر اللغوية [٢].

وقد انتقلت العلَّة النظرية ومدى قيمتها البحثية إلى المناهج اللغوية الحديثة ، فالوصفيون يرفضونها في البحث اللغوي ، اما النحويون فيقبلونها بل يرونها ضرورية لتعميق الفهم ، ويرون حرمان البحث اللغوي منها محاباة للدقة في العرض على حساب العمق في الفهم [٣].

والشاطبي يرفض – في أغلب الأحيان – التعليل النظري وان كان موجوداً في كتابه " المقاصد الشافية " ، ومن أمثلة رفض الشاطبي التحليل النظري :

أولاً : نقل تعليل ابن مالك في باب المعرب والمبني أنَّ الجرِّ مختص بالأسماء والجزم مختص بالأفعال ، وما عدا ذلك مشترك بين الاسم والفعل ، (وعلّة ذلك على طريقة المؤلف في التسهيل [٤] ، وشرحه [٥] ، أنَّ الاسم لمَّا كان في الإعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله ، وعوامل الرفع والنصب في الاسم قوية لاستقلالها بالعمل وعدم تعلقها بعاملٍ آخر ، فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب لقوة عواملهما بالاستقلال وامكان التفريع عليها ، بخلاف عامل الجرِّ فإنّه ضعيف لعدم استقلاله ، ألا ترى أنَّهُ مفتقر إلى متعلق من فعلٍ أو جارٍ مجراه فلم يقوَ أنْ تفرَّع عليه غيره ، فلذلك لم يكن إلاَّ في الاسم ، فَجُعِل الاسم في الفعل عوضا مما فاته من المشاركة في الجرِّ ، وانفرد به ليكون لكل واحدٍ من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب ، ثم عُوْدِلَ بينهما بأنْ جُعِل الجزم راجحاً بأنه غير محتاج إلى تعليقه ، وجُعِل الجرِّ راجحاً بكونه ثبوتاً بخلاف الجزم فإنَّه حذفٌ فتعادلا ، هذا ما علَّل به المؤلف ، وللناس في تعليل هذه المسألة طرق كثيرة لا يُحتاج إلى إيرادها لضعف أكثرها وقلة الفائدة فيها)[٦].

---

(١)ينظر : الأصول ، تمام حسان : ١٨٠ .

(٢)ينظر : أصول النحو العربي : ١٤١ .

(٣)ينظر: الأصول : ١٨٤ .

(٤)التسهيل : ٧.

(٥)شرح التسهيل : ٤٢/١.

(٦)المقاصد الشافية : ١٣٥/١.

Issn:2071-6028

نرى الشاطبي يرفض أغلب تعليلات النحاة الوارد في هذا الباب ؛ وذلك لضعف أكثرها ولقلة الفائدة المتوخاة منها .

ثانياً: يرى الشاطبي أنَّ الاستطراد في ذكر هذه العلل النظرية التي تربط الظواهر اللغوية بعضها ببعض غير مُحتاج إليها في كثير مما ذكره النحاة ومثل هذا ما جاء في علَّة إعراب "أي" إذ ذكر الشاطبي أنَّ سبب إعرابها أنَّ النحاة حملوها على النظير والنقيض (ومعنى ذلك أنَّها حملت على "بعض" التي هي بمعناها ، وعلى مقابلتها (كل) ؛ لأنَّها نقيضتها في المعنى ، وقد يحمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره ... وقد علَّل إعراب "أي" بغير هذا ، فقيل : إنها أُعربت للزومها خاصة من خواص الأسماء ، وهي الإضافة ، فعارضة شبه الحرف ، فَرُوجِعَ بها إلى الأصل من الإعراب ، وقيل غير ذلك مما لا حاجة إلى ذكره) [١].

أنواع العلل :

أنواع العلل التي اعتل بها النحاة في مسائل النحو الجزئية كثيرة ، وقد اختلف النحاة في تقسيمها ، قال السيوطي : (إنَّ اعتلالات النحويين صنفان : علَّة تطّرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً ، وهي واسعة الشُعب) [٢].

ويعتمد النحاة هذين النوعين لتفسير أهم العناصر التي يقوم عليها النحو ، وإخضاع ظواهره التي تبدو متباينة للوهلة الأولى ، ولا شك في أنَّ تفسيراتهم لا تخلو من التكلف والتمحل ، وليس في تحليلاتهم – أحياناً – من قوة الحُجة ما يكفي لإقناع المقابل [٣] ، ولكن تعليل الظواهر النحوية من قِبل النحاة تسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية لتلك الظواهر معتمدا التفسير المتماسك العناصر ، كونه يؤدي دورا يهدف إلى تفهم بنية اللغة العربية ، و(عقلنة) نظامها [٤] ، وهي قريبة المأخذ ، مقبولة لدى النحويين ؛ لأنَّ التعليل – في أصله – يعتمد أموراً ظنّيّة في ذهن المجتهد ، من ذلك مثلاً أنَّ علَّة العوض من لحاق علامة التأنيث في (أرضون) لأنَّ مؤنثه (أرض) وحق المؤنث أنْ تلحقه علامة التأنيث ، فلما لم تلحقه ، عوضوا منها هذا الجمع ، فساوى بذلك باب (سنين) وهذا (أمرٌ توهميٌّ لا يُبنى عليه ، ولا يُرجَع في قياس اليه) [٥]. بل إنّ

(١)المقاصد الشافية : ١/٥٠٣-٥٠٤ .

(٢)الاقتراح : ١٠٦ .

(٣)وهذا ما رأيناه لدى الشاطبي في رفضه لتعليلات نحوية كثيرة – كما مرَّ – .

(٤)ينظر : نظرات في التراث اللغوي العربي : ١٢٩.

(٥)المقاصد الشافية : ١/١٨٩ .

Issn:2071-6028

الشاطبي يذهب إلى أبعد من ذلك ، فيرى أنَّ العرب قد (يقدمون على التغيير عَبْطَةً [١] ؛ ليتوصلوا إلى التغيير القياسي ؛ وذلك في اجتماع الواو مع الإضافة إلى ياء المتكلم ، إذا كان ما قبل الواو مضموما في "زيديّ" ، أصله : "زيدون" ، جمع "زيد" ، وذلك إذا فرضنا أنهم أدغموا قبل الكسر فلا بدَّ لهم من قلب الواو ياءً ليتأتى لهم الإدغام ، وإلاّ فلا يمكن بقاء الواو على حالها ، وكيف يَصُح قلب الواو ياءً وقبلها ضمة ؟ ، وهذا غير مستقيم في القياس ؛ لأنَّ الضمة تقلب ما بعدها من ياء ساكنة إلى واوٍ كما في "موقِن ، وموسِر" أصله : "مُيْقِن ، ومُيْسِر" فما ألزم السائل في الابتداء بالكسر قبل الإدغام لازمٌ له الابتداء بالإدغام قبل الكسر ، وكلاهما إعلال لغير موجب ... وان كان الكسر حصل بعد الإدغام فشاذٌ على الوجه الآخر في الإعلال ؛ لأنَّك إذا قلبت الضمة كسرة لم يصح للواو ، وهي ساكنة ، استقرارٌ بعدها ، بل يجب قلبها ياءً ، كواو "مِيْزان ومِيْعاد" أصله : "مِوْزَان ومِوْعَاد") [٢].

وذهب الشاطبي إلى أنَّ التعليلين غير ما ذكره الناس ، إذ العبارة المعتادة في هذا أنْ يقال : (قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، يريدون أنَّ الضمة لو بقيت بعد قلب الواو ياءً لم يسغ للياء أنْ تبقى على حالها ، بل تصير إلى أصلها من الواو ، للضمة قبلها ، وذلك نقض للغرض ، فهذا تعليلهم ، وهو مناسب ، وما تقدم [٣] أمرٌ آخرٌ غريب ، فكان الأَوْلى أنْ يعلل بما قاله الناس) [٤] . فالشاطبي يرى أنَّ تعليل النحاة بتصحيح الواو ليتوصل به إلى إعلال آخر هو (تعليل بالمظنة) [٥].

وعوداً على بدءٍ فإنَّ أنواع العلَّة لدى الشاطبي – رحمه الله – قسمها هو بنفسه في كتابه "المقاصد الشافية" [٦] على قسمين [٧] :

النوع الأول : علل مطلق التحريك ، وهي ثماني علَّل :

إحداها : التقاء الساكنين ، نحو : أين ، وحيثُ ، وكيفَ ، وأمسِ ، إذ لو بُنِيَ مثل هذه على السكون لالتقى ساكنان ، وذلك محذور .

---

(١) أي : دون سبب واضح .

(٢)المقاصد الشافية : ٤/٢٠٣.

(٣)يريد : قول الناظم : (فأكسر / يَهنُ) .

(٤)المقاصد الشافية : ٤/٢٠٣-٢٠٤ .

(٥)المقاصد الشافية : ٤/٢٠٥.

(٦)المقاصد الشافية : ١/١١٩-١٢٥.

(٧)أثرنا ذكر التقسيمين لبيان نظرة الشاطبي إلى أنواع العلَّة ، علما ان النحاة لم يلتزموا هذا التقسيم .

Issn:2071-6028

والثانية : كون المبني على حرفٍ واحدٍ محرَّك إذ لا يُبْتَدأ بساكن ، نحو : واو العطف وفائه ، وهمزة الاستفهام .

والثالثة : حصول المزية للمبني على ما هو مِنْ نوعه ، نحو : الفعل الماضي فإنَّه بُنِيَ على حركة للمزية التي لها على فعل الأمر ، وذلك لوقوع الماضي موقع المضارع في الشرط ، وموقع الاسم في الصفة والحال ، وخبر إنَّ وكان واخواتهما [١] ، وموقع المفعول الثاني من ظننت ، والثالث من أعلمت ، وأخواتهما[٢] ، بخلاف فعل الأمر فإنَّه لا يقع في واحدٍ من هذه المواضع .

والرابعة : طروء البناء ، نحو : قبل ، ويا زيد ، ولا ريب ، فإنَّ هذه الأشياء البناء طارئ عليها فأرادوا ألاّ يجعلوها في درجة ما أصله البناء .

والخامسة : الشبه بالمعرب ، نحو : "عَلُ" المعرفة فإنَّها بُنِيَت لشبهها بـ (عَلُ) النكرة [٣].

والسادسة : التقوية للكلمة المبنية لكونها في أصل الوضع على حرفٍ واحدٍ كالضمائر المتصلة ، نحو : التاء والكاف ، فأرادوا تقويتها لضعفها .

والسابعة : قوة الطلب للحركة ، نحو : (ذية ، وكية) اللتين يكنى بهما عن الحديث ، فإنهما مبنيان على حركة ؛ لأنَّ آخرهما تاء التأنيث ، وهي يُحرَّك ما قبلها لأجلها ، فهي أقوى في طلب الحركة لنفسها من الضمير .

والثامنة : الفرق بين أداتين ، نحو : "أنا" فإنها بُنِيَت على حركة فرقاً بينها وبين "أنْ" المصدرية لميزة الاسمية .

وأما النوع الثاني : فهي علَّل نوع التحريك ، قسّمها الشاطبي على اثنتي عشرة علَّة هي :

الأولى : الخِفَّة ، نحو : هُوَ ، هِيَ ، وخمسةَ عشر ، فإنَّ الفتحة أخفُّ الحركات عندهم ، وكذلك الفعل الماضي إذ لو بُنِيَ على الكسر للزم فيه توالي كسرتين في مثل (عَلِمَ) ، والخروج من ضم إلى كسر في مثل (ظَرُفَ) ، ولو بُنِيَ على الضَّم للزم فيه توالي ضمتين في مثل (طَرُفَ) ، والخروج من كسرٍ إلى ضمٍ في مثل (عَلِمَ) فكانت الفتحة اخف الحركات فيه ، وكذلك هي في غيره .

والثانية : مناسبة اللفظ للعمل ، نحو : باء الجرّ ، بُنِيَت عندهم على الكسر ؛ ليُنَاسب لفظها عملها اللازم لها وللزومها الحرفية .

---

(١)في الأصل (أخواتها) ، وما أثبتناه هو الصحيح .

(٢)المقاصد الشافية : ١/١٢٥ .

(٣)ينظر : الكتاب : ٣/٢٨٧-٢٨٨ .

Issn:2071-6028

والثالثة : الفرق بين أداتين ، نحو : لام الجرِّ ، بُنِيَت على الكسر فرقا بينها وبين لام الابتداء ، وفتحت مع المضمر ؛ لأنَّ الضمير يردُّ الشيء إلى أصله .

والرابعة : الفرق بين معنى الأداة ، نحو : يالزيدٍ لِعمرو ، فتحت مع المُستغاث به ، وكسرت مع المستغاث من اجله فرقاً بين المعنيين ، وكذلك الكسرة في "ضربْتِ" ، والفتحة في "ضربْتَ" ، والضمة في "ضربتُ" .

والخامسة : الإتباع ، نحو : مُنْذُ ، فإنَّها بُنِيَت على الضَّم إتباعاً لضمة الميم .

والسادسة : مناسبة النظير ، نحو : "نَحْنُ" فإنها بُنِيَت على الضَّم ؛ لأنَّها تدلُّ على الجميع ، والواو تدل على الجميع ، فكانت الضمة في "نحنُ" كالواو في "الزيدون" ، و"يضربون" .

والسابعة : الفرق بين حركتي الإعراب والبناء في الكلمة الواحدة ، نحو : المنادى المبني على الضَّم فُرِّق به بين إعرابه وبنائه في باب النداء .

والثامنة : الشبه بما فيه ذلك ، ومثاله : حَيْثُ ، فإنَّها بُنِيَت على الضَّم لشبهها بـ"قبلُ ، وبعدُ" إذ هي مقطوعة عن الإضافة إلى المفرد ، الذي كان حقها أنْ تضاف إليه كسائر أخواتها كما هو شأن "قبلُ ، وبعدُ" فبنيت على الضَّم كما بُنيا عليه .

والتاسعة : كون الحركة المبني عليها لها الاصالة في الموضع ، نحو : هؤلاء ، فإنَّها بُنِيَت على الكسرة ؛ لأنَّ أصل الساكن في مثل هذا أنْ يُكْسَر ثانيه .

والعاشرة : الحمل على المقابل ، نحو : لام الأمر ، بُنِيَت على الكسر حملاً على لام الجرِّ ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الأسماء .

والحادي عشر : كون الحركة مُشعرة بالتأنيث ، نحو : حذامِ ، ورقاشي ، وغلابي ، فإنَّ باب "فَعَالِ" البناء على الكسر ؛ لأنَّ الكسر ممّا يؤنث به ، كـ "تاء الخطاب" المؤنث مكسورة ، نحو : أنتِ أكْرَمتِ .

الثانية عشرة : شبه محل الحركة بما في كَنَف هاء التأنيث ، نحو : خمسةَ عشر ، وحضرَموت ، فإنَّ آخر الصدر بُنِيَ على الفتح ؛ لأنَّ محله في العجز محل ما قبل هاء التأنيث منها ، نحو : طلحة .

وذكر الشاطبي أنَّ (هذه العلل يرجع إليها غالب ما ذكر الناس من أنواع العلل ، وقد ذكروا غير هذه لكنها إمَّا راجعة إليها وإمَّا ضعيفة في أنفسها)[١].

(١)المقاصد الشافية : ١/١٢٥ .

Issn:2071-6028

وذكر النحويون أنَّ أنواع العلل المشهورة على أربعة وعشرين نوعا [١].

والشاطبي استعان في تعليلاته بمعظم علَّل النحويين قبله ، ومن تلك العلل التي ذكرها :

١. علة اتباع [٢]: كما في (مُنذ) أنَّها بُنِيَت على الضمة للاتباع لضمة الميم ، ومثل ذلك في (كيف) إنَّما بُنِيَت على الفتح للاتباع ، و(أين) أيضاً [٣].
٢. علة اتساع [٤]: ذكر الشاطبي أنَّ (اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد ، العرب قد اتَّسَعَتْ فيه فاستعملته للمثنى ، ألا ترى إلى قول الله تعالى : ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٥] ، أي : بين الفارض والبكر ، فأوقع (ذلك) على الاثنين ، وكذلك استعملته للجمع فأضافت (كلّا) إليه في نحو : ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٦] ، فعلى هذا يجوز أنْ تقول : جاءني زيدٌ وعمروٌ ، وكلّ ذلك فاضل)[٧].
٣. علة اختصار[٨] : ومن أمثلة هذا الضرب موافقة الشاطبي لمذهب البصريين في التنازع ، وذلك : (إن اعمال الآخر أخصرُ من بلوغ أقصى الحاجة من الكلام ، إذ تُحذَف من الأول الفضلة فتقول : ضَرَبْتُ وضَربني زيدٌ ، وأعطيْتُ وأعطاني زيدٌ درهماً ، بخلاف ما إذا اعملت الأول فإنَّه مؤدٍ إلى الطول الذي لا يحتاج إليه ، ومبنى كلام العرب على الاختصار والاكتفاء بالإشارة والرمز إلاَّ في المواضع التي لا تجد فيها بُدَّاً من البسط مع أنها تعمل الاختصار في أثنائه ، وإذا كان ذلك فينبغي أنْ يكون الأوْلى في مسألتنا ما كان موافقا لهذا الأصل ، وهو اعمال الأخير ، ولاسيَّما إنْ كَثُرَتْ العوامل) [٩].

ومن أمثلة هذا الضرب أيضاً وقوع المصدر نعتاً إذ يجب فيه الافراد والتذكير ، ومن النحاة مَنْ ذهب إلى وجود مضاف محذوف إيجازاً ، فقولهم : رجلٌ عَدْل ، معناه : ذو عدْلٍ ، وامرأة رِضًا ، معناه : ذات رضا ، فكما وُضِعَ الفاعل والمفعول موضع الصفة كذلك وُضِعَ المصدر الذي هو

---

(١)ينظر : الاقتراح : ١٠٦ .
(٢)ينظر : المقاصد الشافية : ٣٠٧/٨ .
(٣)المقاصد الشافية : ١٢٣/١.
(٤)ينظر المقاصد الشافية : ٢٢٩/٢.
(٥)سورة البقرة ، الآية : ٦٨.
(٦)سورة الزخرف ، الآية : ٣٥ .
(٧)المقاصد الشافية : ١٠١/٤ .
(٨)ينظر : المقاصد الشافية : ١/ ٢٧٠ – ٢٨٤ – ٤٦٨ ، ٩٦/٢.
(٩)المقاصد الشافية : ١٨٩/٣.

Issn:2071-6028

أصل جميع ذلك ، إذ لم يُلْبس ؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ الرجل جسمٌ ، وان العدل عرض [١] ، فلا يكون إيّاه ، وإنَّما معناه : ذو عدْلٍ ، فعلى هذا جاءت المصادر صفات طلباً للاختصار [٢].

٤. علة استثقال [٣]: ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على هذا النوع هو ما ذكره من أنَّ (الرفع والجرّ لا يظهران بل يكونان منويين في آخر المنقوص ، كما يُنوى جميع الإعراب في آخر المقصور ، فنقول : جاء القاضي ، ومَرَرْتُ بالقاضي ، وهذا رامٍ ، ومررت بداعٍ ، ووجه ذلك أنَّ الضَّم والكسر مستثقلتان على حرف العلَّة ، فأدى الاستثقال إلى أنْ قدّروا الحركتين ، وليست الياء هنا كالألف ، فإنَّ الألف يتعذر تحريكها ، والياء إنَّما في تحريكها استثقال) [٤].

ومن ذلك أيضاً علَّة عدم لحاق نون الوقاية لـ (مِنْ وعَنْ) ، فعلة عدم لحاقها إنَّما هو استثقال التضعيف [٥].

ومن ذلك أيضاً عدم دخول اللام على خبر إنَّ المنفي هو ، أنَّ أكثر أدوات النفي أولها لام مثل : لا ، ولم ، ولن ، فكرهوا اجتماع حرفين مثلين ، لما فيه من ثقل على اللسان [٦].

٥. علة استغناء [٧]: يذهب الشاطبي إلى أنَّ (الاستغناء كثيرٌ في كلام العرب ، وقد بوَّب ابن جني في الخصائص [٨] ، وأتى له بنظائر كثيرة ، ونبّه عليه سيبويه في مواضع كثيرة [٩] ، وعدَّه من الأصول الثابتة ، وبنى في التعليل على مقتضاه)[١٠] ، ومن أمثلته : نصب معمول الصفة المشبه المجرد ، مثل : مررْتُ برجلٍ حسنٍ وجهَا ، قال الشاطبي : (لمَّا نقل الضمير من "الوجه" إلى الصفة انتصب ؛ لاستغناء الصفة عن رفعه ، فأشبه الفضلة) [١١].

---

(١)الجسم : ماله ابعاد طول وعرض وعمق ، واما العرض : فهو ما يطرأ عليه من أمراض وغيره .

(٢)ينظر : المقاصد الشافية : ٦٤٤/٤ .

(٣)ينظر : المقاصد الشافية : ١/ ١٢١ – ٢٢٩ – ٣٢٢ – ٣٤٠ ، ٢١٢/٢ – ٣٤٩ – ٣٥٢ – ٣٨٥ ، ٢٠٠/٤ ، ٥٦١/٥ ، ٤٥٤/٧ – ٥٠٩ ، ٤١/٨ ، ١٥١/٩ .

(٤)المقاصد الشافية : ٢٢٩/١.

(٥)ينظر : المقاصد الشافية : ٣٤٣/١.

(٦)ينظر : المقاصد الشافية : ٣٤٩/٢ .

(٧)ينظر : المقاصد الشافية : ٢٦٨/١ – ٤٢٧ ، ١٥٤/٢ ، ١٠/٣ ، ٤٦٤/٤ ، ١٣٩/٥ ، ٢٥٠/٦ ، ٥٩٦/٧

(٨)الخصائص : ٢٦٧/١.

(٩)منها : الكتاب : ٤٣٣/١ .

(١٠)المقاصد الشافية : ١٣٩/٥ .

(١١)المقاصد الشافية : ٤١٧/٤.

Issn:2071-6028

٦. علة أصل : (أصل الأسماء الإعراب ، وإنَّ البناء فيها لعلة ، وهي شبه الحرف ، فعلى هذا ما جاء منه معرباً فلا سؤال فيه ، وما جاء منها مبنياً فيتوجه السؤال عليه : لِمَ بُنِيَ ولمْ يَبْقَ على أصله من الإعراب؟ والحروف أصلها البناء ، فعلى هذا لا سؤال فيها لمجيئها على الأصل) [١].

٧. علة اضطرار : من ذلك عدم لحاق نون الوقاية مع (مِنْ وعَنْ) ، وان لحاق النون فيهما هو الأصل ، وانه لا توجد علَّة للتخفيف في هذه المسالة إلاَّ (للضرورة ، فقد تخلف الحكم دون علَّة ، فالقاعدة أنَّ العرب لا يضطرون لشيء إلاَّ وهم يحاولون به وجهاً ، وقد نبَّه على ذلك الناظم حيث أتى بلفظ التخفيف المُشعر بوجود الثقل بالمخفف ، وإنَّ الحذف لأجله ، ولو سُلِّم أنْ لا علَّة ، فنفس الاضطرار من أقوى العلل ، وهذا ظاهر) [٢].

٨. علة افتقار [٣]: إنَّ سبب بناء المضمرات يحتمل أنْ يكون (سبب بنائها ووضعها في الأصل على الافتقار إلى ما يفسرها ، كما أنَّ الحرف كذلك ؛ لأنَّ ذا الحضور منها مفتقرٌ إلى معنى الحضور كـ (أنا ، ونحن) في التكلم ، و(أنْت ، وأنتم) في الخطاب ، و(ذا الغيبة) مفتقر إلى محال عليه في الذكر أو في العلم ، وهذه العلَّة أتمُّ من الأوُلى [٤] ؛ لإطّرادها ووجودها في الضمائر كلها) [٥].

٩. علة اقتضاء : ومنه جواز استعمال القول استعمال (ظن) ، قال الشاطبي : (كيف جاز استعمال القول استعمال (ظنَّ) ؟ قيل : علمتَ أنَّ جوازه إنَّما هو لأنَّ الموضع مقتضٍ له ، وإذا كان الأمر كذلك جاز اذن ، قلتُ : أني آيبٌ ، بفتح همزة (أني) ، ومن حيث كان الموضع مقتضياً للظنِّ)[٦].

١٠. علة التضاد : ومثَّل لها في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأُكِّدَتْ بالمصدر أو بضميره ، لم تُلْغَ ، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد ، وكأنَّك جمعت بين عاملين ثم ألغيتهما نحو : زيدٌ ظننت ظني منطلقٌ [٧] .

---

(١)المقاصد الشافية : ١٢٥/١.

(٢)المقاصد الشافية : ٣٤٤/١.

(٣)ينظر : المقاصد الشافية : ١٢٨/١ ، ١٣٢/٤.

(٤)يعني : قول ابن مالك : ان سبب بناء المضمرات هو شبه الحرف الوضعي .

(٥)المقاصد الشافية : ٢٦٧/١.

(٦)المقاصد الشافية : ٥٠٤/٢.

(٧)ينظر : المقاصد الشافية : ٤٧٣/٢.

Issn:2071-6028

وكذا الأمرُ إنْ تقدَّم الفعل وتبتدأ به فلا يجوز الإلغاء ؛ وذلك أنَّ الإلغاء والأعمال كلٌ واحدٍ منهما له مقصد يوجبه غير مقصد الآخر ، فمقصد الإلغاء أنْ تكون ذكرْتَ الجملة على أنَّ تطلق الاخبار بها إطلاقا ، ثم تستدرك ذكر الشك أو اليقين ... ، وأما مقصد الاعمال فأنْ تَبني كلامك على الاخبار بما عندك في ذلك الخبر ، لكنَّك أردت تقديم المفعولين أو احدهما للاعتناء بذكره ، وإذ ذاك يتبين وجه القصدين مع تأخير الفعل أو توسطه ، ويتعين امتناع الإلغاء مع تقديمه ؛ لأنَّ الابتداء به مؤذن بالقصد إليه ابتداءً ، والإلغاء مبنيٌّ على عدم القصد ابتداءً ، وهذا نقض الغرض [١].

١١. علة التقاء الساكنين [٢]: ومما ذكره الشاطبي من أمثلة هذه العلَّة أنَّ المضمر ، وهو اللين ، لابدَّ من حذفه إذا لحقت إحدى النونين فنقول : إضْربُنَّ يا زيدون ، واضربِنَّ يا هندُ ، لعلّة التقاء الساكنين [٣]. ومن أمثلة هذا النوع أيضاً علَّة بناء (أمسِ) على حركةٍ هو التقاء الساكنين[٤] .

١٢. علة الحمل على المعنى [٥]: ومما ذكره الشاطبي من أمثلة هذه العلَّة موافقته لرأي الكوفيين في (أنَّ الفعل ينتصب بعد الفاء في الرجاء نحو : لعلَّ لي مالاً فأنفقَ منه ، وقرأ حفص عن عاصم ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٦] ، بنصب (أطلعَ) [٧] ، وقرأ عاصم أيضاً : ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ٤﴾[٨] بنصب (فتنفَعَه) [٩] ، وذلك كله على جواب (لعلَّ) ، ومعناها : الترجي ... ، والصحيح أنَّها محمولة على التمني في نصب الجواب ؛ لأنَّ التمني والترجي متقاربان في المعنى ، فكأنَّهم أشربوا (لعلَّ) معنى (ليت) فنصبوه ، لتقارب معنييهما)[١٠] .

---

(١)ينظر : المقاصد الشافية : ٤٦٨/٢ .

(٢)ينظر : المقاصد الشافية : ١٢٠/١ ، ٢٦٣/٥ – ٥٥٥ ، ١١٠/٨ .

(٣)ينظر : المقاصد الشافية : ٣٤٣/١.

(٤)ينظر : المقاصد الشافية : ١٢٨/١ .

(٥)ينظر : المقاصد الشافية : ١٢٨/١-١٢٩ ، ٨٥/٦-٢٩٠ ، ٢٦٢/٩-٣٢٥ .

(٦)سورة غافر ، الآيتان : ٣٦-٣٧.

(٧)وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فأطلعُ) رفعاً ، ينظر : السبعة : ٥٧٠ .

(٨)سورة عبس ، الآيتان : ٣-٤ .

(٩)قرأ الباقون بالرفع : ينظر : السبعة : ٦٧٢ .

(١٠)المقاصد الشافية : ٨٥/٦.

Issn:2071-6028

ومن ذلك أيضاً بناء (كَمْ) إمَّا استفهامية ، وبناؤها لتضمُّن معنى الهمزة ، وإمَّا خبرية ، وبناؤها إما بالحمل على الاستفهامية ؛ لموافقتها لهافي كثير من أحكامها ، وفي أصل معناها ، إذ لا تخلوا الخبرية من معنى الاستفهام ، وإمَّا لتضمنها معنى (رُبَّ) إنْ اعتقدتها للتعليل ، فحملوها على ضدها ، إذ كان من كلامهم حمل الشيء على ضده [١].

١٣- علَّة أولى : ومن أمثلة هذه العلَّة عند الشاطبي ما ذكره : (أنَّ آخر المضاف يُكْسَرُ لأجل الياء المضاف إليها ، فيزول إذ ذاك إعرابها ، ويصير مُقَدَّراً بعد ما كان ظاهراً ، وإنْ قيل ببقاء إعرابه ، وهو الذي يظهر من مساقه ؛ وذلك لأنَّ الياء تطلب ما قبلها بالكسر للمناسبة ، والعامل يطلبه بغير ذلك ، والمحلُّ واحدٌ ، لا تَسعَهُ حركتان مختلفتان ، فلا بُدَّ أنْ يقضي إحداهما ، وقد تقرر في الأصول أنَّه إذا توارد حكمان على محلٍّ واحدٍ لا يسع إلاَّ أحدهما فالمعتبر الطارئ . والطارئ هنا هو الإضافة للياء ، فكان كسر ما قبلها أوْلى) [٢].

١٤- علَّة تخفيف [٣] : ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على هذا النوع من العلل قوله : (وأما ما آخره واو أو ياء من الأفعال المضارعة فيختلف فيه حكم الرفع والنصب ، فإن النصب يظهر فيه فتقول : لن يغزوَ ، ولن يرميَ ؛ لخفة الفتحة على الواو والياء) [٤] .

ومثال ذلك أيضاً ما ذكره في باب المصادر قال الشاطبي : (ومثال (الاستفعال) استقام استقاماً ، واستدان استداناً ، ولا أحفظه منقولا عن العرب ، وإنَّما جاز حذف التاء هنا بخلاف (التعزية) ونحوه ؛ لأنَّهم قد يأتون بالأصل فيردون المحذوف ، وإنْ كان حرف علَّة ، كالاستحواذ والاجواد ونحوهما ، فَرُوعيَ ردّهم لها للأصل ، فاستخفوا حذف التاء) [٥].

١٥- علة تشبيه [٦] : ومن أمثلة هذه العلَّة ما ذكره الشاطبي في سبب تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم هو مشابهته لاسم الفاعل ، وهذه المضارعة هي التي أوجبت الإعراب فيه عند البصريين ؛ لأنَّ العرب من شأنهم مراعاة الشبه ، فيعاملون المشبه معاملة ما شُبِّه به في بعض الأحكام ، ولما كان المضارع شبيها باسم الفاعل من جهة اللفظ ، لجريانه عليه في الحركات

---

(١)ينظر : المقاصد الشافية : ٣٠٥/٦.

(٢)المقاصد الشافية : ١٩٣/٤-١٩٤.

(٣)ينظر : المقاصد الشافية : ١٢٢/١ - ١٣٥ - ١٩٢ - ٢٤٠ - ٣٣٢ ، ٤٢٥/٢ ، ٢٠٥/٤ - ٤٠١ ، ٦٢٩/٥ ، ٢٦٧/٦ ، ١٦٦/٧.

(٤)المقاصد الشافية : ٢٣٢/١.

(٥)المقاصد الشافية : ٣٤٩/٤.

(٦)ينظر : المقاصد الشافية : ٨١/١ - ٨٣ - ٩٥ - ١١٠ - ١٢١ - ١٢٧ - ٣١٤ - ٣٢٩ - ٣٣١ ، ٢١٢/٢ ، ٣٧٣/٣ ، ٣٦٥/٥ - ٦١٢ ، ٤٥٤/٧-٥١٧.

Issn:2071-6028

والسكنات وعدد الحروف مطلقا ، وفيما زاد على الثلاثة شابهه أيضاً لجريانه معه في تعيين الحروف الأصول والزوائد ، وتعيين محالِّها ما عدا الزيادة الأولى ، من جهة المعنى ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال أُعْرِبَ بالحمل عليه ، قال الشاطبي : (وهذا الوجه أحسنُ ما سمعت في تعليل إعراب المضارع من شيوخنا وما رأيته مما ذكره النحويين) [١].

ومما ذكره الشاطبي أيضاً في هذه العلَّة سبب تسميته الأحرف المشبهة بالفعل بهذا الاسم ؛ لأنَّها لمَّا أشبهت الأفعال عملت عملها معكوساً ، ومن شأن المشبه بالشيء ألاّ يقوى قوته ، ولا يقوم مقامه في كلِّ شيء[٢] .

ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على هذه العلَّة أيضاً دخول لام التوكيد على الفعل المضارع كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[٣] ، وقولنا : إنَّ زيداً ليقومُ ، ووجه هذا كله أنَّ أصل اللام أنْ تدخل الأصل لا على الفعل ، وإنَّما دخلت على الفعل المضارع لشبهه باسم الفاعل الشبه المذكور قبلُ ، وأما المضارع فليس شبيهاً بالاسم فلم تدخل عليه اللام ، وإنَّما جاز دخولها على الماضي غير المتصرف نحو : إنَّ زيداً لنعم الرجل ؛ لأنَّه يفيد الانشاء ، والانشاء يلزم الحضور ، فيحصل بذلك شبهه بالمضارع ، فتدخل اللام ، ولهذه العلَّة إذا دخلت على الفعل الماضي المتصرف المقترن بـ (قد) أُستبيح دخول اللام عليه ؛ لأنَّ (قد) تُقرِّب الماضي من الحال [٤].

١٦- علّة تشديد: ومن أمثلة هذه العلَّة تشديد نون (هذين وهاتين) كما في قراءة ابن كثير[٥] : ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾[٦] ، و﴿ هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِى رَبِّهِمْ ﴾[٧] ، وفي غير الرفع قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ ﴾[٨] وهي قراءة ابن كثير أيضاً

---

(١)المقاصد الشافية : ١٠٣/١.

(٢)ينظر : المقاصد الشافية : ٢٩٦/١.

(٣)سورة النمل ، الآية : ١٢٤.

(٤)ينظر : المقاصد الشافية : ٣٥٠/٢-٣٥١.

(٥)السبعة : ٤١٩ ، الكشف : ١٠٠/٢ .

(٦)سورة طه ، الآية : ٦٣ .

(٧)سورة الحج ، الآية : ١٩ ، وهي قراءة ابن كثير . السبعة : ٤٣٥ .

(٨)سورة القصص ، الآية : ٢٧ .

Issn:2071-6028

قال الشاطبي : (والتشديد جائز ، والعرب شددته ولم يكنْ في الكلام قضاءٌ يُوجِبُ ذلك مع ما تقدَّم له من أنهما من قبيل المثنى حقيقته رضاً لأصل هو التخفيف . والتشديد جائز لا واجب ثم بيَّن علَّة التشديد فقال : (وتعويض بذاك قُصِدا) ذاك : إشارة إلى التشديد المذكور ، ولما ذكره شاملاً لاسم الإشارة والموصول كان تعليله شاملاً لهما ، وذلك صحيح) [١] .

١٧- علة دلالة الحال [٢] : ومن أمثلة هذه العلَّة حذف المضاف إليه في المعطوف عليه ودلَّ على المضاف إليه في المعطوف المحذوف لقولهم : قطع الله يدَ ورجل من قالها ، حكاه الفراء [٣] ، أراد : يد مَنْ قالها ورجل من قالها ، وأنشد سيبويه[٤] للأعشى [٥]:

ولا نُقاتِل بالعِصي ولا نَرمي بالحجارة إلاَّ عُلالة أو بُداهة قارحٍ نهدِ الجُزارة

أراد : إلاَّ عُلالة قارح أو بُداهة قارح ، أو أنْ يكون حذف المضاف إليه في المعطوف لتقدم الدليل على المحذوف ، ومنه : ما وقع في البخاري من قول أبي برزة الأسلمي ﷺ : (غزوتُ مع رسول الله ﷺ سبعَ غزواتٍ أو ثمانيَ) [٦] . هكذا بفتح الياء من غير تنوين ، يريد : أو ثماني غزواتٍ [٧].

ومن الأمثلة أيضاً هو حذف مخصوص (نعم وبئس) لدلالة ما قبله عليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ﴾[٨] ، وقوله : ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾﴾[٩] ، ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾[١٠] ، وهو كثير جداً [١١].

ومن الأمثلة على هذا النوع من العلل أيضاً : التي ذكرها الشاطبي : قوله تعالى : ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[١] ، قال الشاطبي: (فـ (فيه) لا يتعلق بـ (الزاهدين) ، ولكن بمحذوف دلَّ عليه

---

(١)المقاصد الشافية : ٤٣١/١ .

(٢)ينظر : المقاصد الشافية : ١٥٠/١-٤٦٨ ، ١٥٠/٤-١٦٦.

(٣)معاني القرآن :٣٢٢/٢.

(٤)الكتاب : ١٧٩/١.

(٥)ديوانه : ١٥٩.

(٦)ينظر : فتح الباري : ٣٢٤/٣.

(٧)ينظر : المقاصد الشافية : ١٦٦/٤-١٦٧.

(٨)سورة ص ، الآية : ٤٤.

(٩)سورة الصافات ، الآية : ٧٥.

(١٠)سورة الذاريات ، الآية : ٤٨ .

(١١)المقاصد الشافية : ٥٤٢/٤ .

Issn:2071-6028

عليه الحال ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، أي : من جملة الزاهدين ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ ﴾[٢] ، وكذلك : ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾[٣] ، ومثل ذلك قول بعض السعديين [٤] :

تقولُ وصكتْ صدرَها بيمينِها أبعلي هذا بالرحا المتقاعسُ) [٥]

١٨- علة عوض [٦] : ومن الأمثلة الي ذكرها الشاطبي على هذه العلَّة هو لزوم إضمار عامل المصدر إذا وقع خبراً عن اسم عينٍ ، وكان المصدر مكرراً ، ومثال ذلك : زيدٌ سيراً سيراً ، وأنتَ سيراً سيراً ، وإنَّ زيداً سيراً سيراً ، وليت زيداً سيراً سيراً ، وما أشبه ذلك ، ومن أمثلة سيبويه : كان عبد الله الدهرَ سيراً سيراً ، وأنت منذ اليوم سيرا سيرا [٧] ؛ لأنَّ العرب جعلت تكراره عوضاً من إظهار العامل [٨].

١٩- علة فرق [٩] : ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على هذه العلَّة هي : لزوم اللام في "أنْ" المخففة ، قال الشاطبي : (ولمَّا خُفِّفَتْ وأُبْطِلَ عملها ألزموها اللام فرقاً بينها وبين النافية ، إذ لو قلت : إنَّ زيداً قائم ، لم يعرف أهي النافية أم لا ، فأدخلوا اللام المختصة "بأنْ" المخففة) [١٠].

ومن الأمثلة التي ذكرها على هذه العلَّة أيضاً في جعل الفتحة في المثنى قبل الياء فرقا بينها وبين ياء الجمع فتقول : مَرَرْتُ بالزيدينِ ، ورأيت الزيدينِ كليهما ، ورأيتُ الهندينِ كلتيهما ، وغرستُ من الشجرِ اثنينِ ، ورأيتُ من الرجال اثنينِ[١١] .

٢٠- علة كثرة استعمال [١]: ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على هذه العلَّة هو إضمار "أنْ" بعد اللام ، إذ ذكر الشاطبي أنَّها تُضمر جوازاً بعد

---

(١)سورة يوسف ، الآية : ٢٠ .

(٢)سورة الاعراف ، الآية : ٢١.

(٣)سورة الشعراء ، الآية : ١٨٦.

(٤)هو نُعيم بن الحارث بن يزيد السعدي ، ينظر : الحماسة : ٢٤١.

(٥)المقاصد الشافية : ٤٧٠/١.

(٦)ينظر : المقاصد الشافية : ٤٣٢/١ ، ٤٠٥/٢ ، ٢٥١/٥-٣٣٥ ، ١٨٦/٦ ، ٣٣٢/٩.

(٧)الكتاب : ٣٣٥/١.

(٨)ينظر : المقاصد الشافية : ٢٤٥/٣.

(٩)ينظر : المقاصد الشافية : ١٠١/١ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ٤٣٤ ، ٣٠٧/٢-٥٥٥ ، ١٢/٦ ، ٤٨٩/٨.

(١٠)المقاصد الشافية : ٣٩٠/٢.

(١١)ينظر : المقاصد الشافية : ١٧٣/١.

Issn:2071-6028

لام العاقبة نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٢] وكذلك تضمر جوازا بعد اللام الزائدة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾[٤] ، ومنه قول الشاعر [٥] :

اريد لأنسى ذكرها فكأنما تَمثَّل إلي ليلى بكل سبيل

ويجب إضمارها بعد لام الجحود مثل : ما كنتُ لأفعل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[٦] ، وقوله : ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٧] ، ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾[٨] ، وهو كثير.

وإنَّما خُصَّ الإضمار باللام دون غيرها من حروف الجرّ كالباء ، وفي ، ونحو ذلك بل يُلتزم الإظهار مثل : رغبتُ في أنْ تفعل ، وعَنْ أنْ تخرج ، وعجبت من أنْ تضرب زيداً ، ومررتُ بأنْ تقول كذا ، وكذلك سائرها ؛ لأنَّ استعمال اللام في الكلام أكثر من استعمال غيرها ، فاسْتُخِفَّ ذلك فيها لكثرة دورها في الاستعمال دون غيرها [٩] .

ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على هذه العلَّة أيضاً حذف نون (يكن) إذا كان منجزماً فتقول في (لم يكن) : لم يكُ ، وفي لا تكن : لا تكُ ، ومنه في القرآن : ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾[١٠] ، ﴿ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ ﴾[١١] ، و ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[١٢] ، ﴿ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾[١٣] ، وهو كثير ، ووجه هذا الحذف

---

(١)ينظر : المقاصد الشافية : ٩٨/١ ، ٤٠٦/٢ ، ٢٨/٥ ، ٥٠٥/٨.

(٢)سورة القصص ، الآية : ٨.

(٣)سورة النساء ، الآية : ٢٦.

(٤)سورة المائدة ، الآية : ٢٦.

(٥)هو كُثير عزّة ، ديوانه : ٢٤٨ .

(٦)سورة الانفال ، الآية : ٣٣.

(٧)سورة آل عمران ، الآية : ١٧٩.

(٨)سورة آل عمران ، الآية : ١٧٩.

(٩)ينظر : المقاصد الشافية : ٢٩/٦-٣٠.

(١٠)سورة النحل ، الآية : ١٢٧.

(١١)سورة المدثر ، الآيتان : ٤٣-٤٤.

(١٢)سورة النحل ، الآية : ١٢٠ .

(١٣)سورة لقمان ، الآية : ١٦.

Issn:2071-6028

انها لمَّا كَثُرَ استعمالهم لها إذ هي أصل لكل فعل وحدث ، وجرت في كلامهم ، وكانت النون تشبه حرف اللين إذا كانت ساكنة ؛ لأنَّها غُنَّة في الخيشوم ، عاملوها معاملة حرف اللين ، فحذفوها مع الجازم تشبها لها به ، فالعلّة أمران : كثرة الاستعمال ، والتشبيه بحرف اللين ، ولذلك لم تحذف نون : لم يَهُنْ ، ولم يُبِنْ ، لأنَّها لم يكثر استعمالها كثرة استعمال "لم يكن" [١].

وكان الناظم رحمه الله لم يذكر سوى علَّة كثرة الاستعمال [٢] ، وإنَّ حذف النون لأجل التخفيف لا لأجل المشابهة ، وحذف النون عنده مطلق ، واما سيبويه فاستثنى من ذلك إذا ما لقي النون ساكن فعند ذلك تثبت فتقول : لم يكن الرجل قائما [٣] ، واستدل ابن مالك لمذهبه بالسماع قائلاً : (ولا يُقال أنَّ السماع مع سيبويه ، ألا ترى كيف جاءت النون فيه محذوفة دون الساكن ، وثابتة البتة مع لقائه ، فجاء : ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[٤] ، و ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾﴾[٥] ، وجاء : ﴿لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٦] ، وقد استعملت العربُ الحذف مع الساكن كثيراً كقول الشاعر [٧] :

لم يك الحقُّ على انهاجه رسمُ دارٍ قدْ تَعفَّى بالشرزْ

وقال الخنجر بن صخر الاسدي [٨] :

فإن لا تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

قال ابن مالك : ولا ضرورة هنا لإمكان أنْ يقال في الأول : لم يكن حقٌّ سوى إنهاجه ، وفي الثاني : فإن تكُ امرأة أخفت وسامة) [٩].

٢١- علة مجاورة : ومن أمثلة هذه العلَّة جزم فعل الجواب في اسلوب الشرط كقولنا: إنْ تأتني آتيك ، على الجوار ، لمجاورته المجزوم ، هو فعل الشرط [١٠].

---

(١)ينظر : المقاصد الشافية : ٢/٢١١-٢١٢.

(٢)التسهيل : ٥٦.

(٣)الكتاب : ٤/١٨٤.

(٤)سورة النحل ، الآية : ١٢٧ .

(٥)سورة المدثر ، الآية : ٤٤.

(٦)سورة النساء ، الآية : ١٣٧.

(٧)هو حسين بن عرفطة كما في النوادر ، ٢٩٥. والخصائص : ١/٩١ .

(٨)ينظر : شرح التسهيل : ٧٤ ؛ والهمع : ٢/١٠٨.

(٩)المقاصد الشافية : ٢/٢١٣-٢١٤.

(١٠)المقاصد الشافية : ٦/١١٨.

Issn:2071-6028

ومن أمثلة هذا الضرب أيضاً الجرُّ على الجوار كقولهم : خَشَّنْتُ بصدره وصدر زيدٍ ، بخفض (الصدر) حملاً على الباء ؛ لأنَّها أقرب إليه من الفعل (خَشَّنْتُ) ، وزعم سيبويه أنَّ ذلك وجه الكلام [١] ، فقالوا : هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ ، فحملوا (الخرب) على (الضب) ، وهو في المعنى للجُحر للجوار ، وقرأ الأعمش ، ويحيى بن ثابت : (ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين) [٢] بخفض (المتين) حملا على (القوة) ، والمعنى : لـ (ذو) لقرب الجوار ، وقال امرؤ[٣] القيس [٤]:

كأنَّ أبانا في أفانين ودقة كبير أُناس في بجادٍ مزمّلِ

وهذا ليس بضرورة ، وكان ذلك مراعاة لمناسبة الجوار [٥].

٢٢- علَّة مشاكلة [٦] : ينص الشاطبي – رحمه الله – على أنَّ المشاكلة مختارة في كلام العرب [٧] ، ومن أمثلتها لديه أنَّه قد (أُختلف في سبب لحاق التاء عدّ الذكر ، وعدم لحاقها في عدّ المؤنث ، وكان الأصل أنْ يكون عدُّ المذكر بلفظٍ مذكرٍ ، وعدُّ المؤنث بلفظٍ مؤنثٍ ، وعلة ذلك هو المشاكلة والمناسبة بين الأصول والفروع ، فكأنَّهم جعلوا أصلاً مع أصل وفرعاً مع فرع ، وذلك أنَّ ألفاظ العدد كلها مؤنثة ، فمنها ما هو مؤنث بعلامة كـ (ثلاثة واربعة) ، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة كـ (ثلاثٍ واربعٍ) ، والمؤنث بالعلامة أصل للمؤنث بغير علامة ، والمعدود أيضاً على قسمين : مذكَّر ومؤنَّث ، والمذكر أصل للمؤنث ، فجعلوا الأصل من اسم العدد مع الأصل من المعدود ، فقالوا ثلاث نسوة) [٨].

٢٣- علَّة معادلة ومساواة [٩] : ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على هذه العلَّة أنَّ (كم) الخبرية نحو قولك : كمْ رجلٍ عندك ، وكم رجلٍ لي ، إنَّما لازمت الصدر لأحد وجهين :

---

(١)الكتاب : ٧٤/١.

(٢)سورة الذاريات ، الآية : ٥٨ ، وينظر المحتسب : ٢٨٩/٢.

(٣)ورد في المقاصد الشافية : امريء : والصحيح ما أثبتناه : ١٨٩/٣.

(٤)ديوانه : ٢٥ ، ورواية الديوان : كأنَّ ثبيراً في عرانين وبله ... .

(٥)ينظر المقاصد الشافية : ١٨٨/٣-١٨٩.

(٦)ينظر : المقاصد الشافية : ١٠٠/٣ – ١٠٣ – ٣٣٣ – ٣٥٦ ، ٨٤/٤ ، ٤٨/٦-٨٩ ، ٣٣٧/٥ ، ٤٩٧/٧ ، ٩٥/٨ ، ٢٧٢/٩.

(٧)المقاصد الشافية : ٩٥/٣.

(٨)المقاصد الشافية : ٢٤١/٦.

(٩)ينظر : المقاصد الشافية : ١٣٥/١ ، ٣٠٦/٦ ، ١١٦/٧ ، ٢٨١/٨ ، ١٨٨/٩.

Issn:2071-6028

الأول : إمَّا بالحمل على الاستفهامية ، لمساواتها لها في كثير من أحكامها وفي لفظها ، وإذا كانت الاستفهامية لازمة للصدارة فكذلك ما جرى مجراها .

الثاني : وإمَّا بالحمل على (رب) التي هي حرف لمساواتها لها في المعنى إنْ قيل : إنَّ معناها التكثير أو لأنَّ معناها التقليل ، وعلى كلا القولين فهي لازمة صدر الكلام ، فلزمت الصدر (كم) بالحمل عليها [١].

٢٤- علَّة مناسبة [٢] : ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على هذه العلَّة أيضاً في باب صرف ما لا ينصرف ، قال الشاطبي : (والأمر الثاني الموجب لصرف ما لا ينصرف : التناسب ، وهو أنْ يُنوَّن لموازنته لمنونٍ ليس فيه موجب للمنع ، وهذا لا يقع إلاَّ في الكلام المُسجَّع ... ، ألا ترى أنَّه قد جاء حرف الإطلاق في السجع في قول الله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا ﴾[٣] ، وبعد ذلك ﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا ﴾[٤] ، فإنَّما هذا لمناسبة ما قبل ذلك وما بعده من الوقف على الألف المبدلة من التنوين ، فكذلك يصرف ما لا ينصرف لمناسبة المنصرف ، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾ ﴾[٥] ، وكذلك قوله : ﴿ كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٖ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾[٦] قرأ ذلك نافع ، وابو بكر ، وهشام ، والكسائي [٧] ، ووجه ذلك ظاهرٌ ، فـ (سلاسلاً) نوِّن لمناسبة مجاورة ، وهو (أغلالاً وسعيراً) ، و (قواريراً) الأولى لمناسبة الفواصل ، والثاني لمناسبة الأول ، وهذا ظاهرٌ .

وقول الناظم : (أو تناسب) يُشعِر أنَّ التناسب هو العلَّة في صرف ما لا ينصرف)[٨].

٢٥- علَّة نظير [١]: قال الشاطبي – رحمه الله – : (من شأن العرب أنْ يحملوا النظير أو المقابل الذي ليس فيه موجب على نظيره أو مقابله الذي فيه الموجب ليجري الجمع مجرى واحد ، وهذا ما علَّل به المازني سبب عطف الجار والمجرور على مثله) [٢].

---

(١)ينظر : المقاصد الشافية : ٢/٧٧-٧٨.

(٢)ينظر : المقاصد الشافية : ١/١٢٢ ، ٤/١٣٧-٢٠٤ ، ٥/٢٧٤ ، ٨/١٢٩ - ١٩٠ ، ٤٨٠ ، ٩/٣٣٢.

(٣)سورة الأحزاب ، الآية : ٦٦.

(٤)سورة الأحزاب ، الآية : ٦٧ .

(٥)سورة الإنسان ، الآية : ٤.

(٦)سورة الإنسان ، الآيتان : ١٥-١٦.

(٧)وقرأ الباقون : (سلاسل ، وقوارير) بدون تنوين ، ينظر : السبعة : ٦٦٣ .

(٨)المقاصد الشافية : ٥/٦٩٢-٦٩٣.

Issn:2071-6028

ومن أمثلة هذه العلَّة هو اجتماع النحويين على أنَّ المنادى له مرتبتان : قريب ، وتستعمل فيها الهمزة ، وبعيد وما في حكمه ، تستعمل فيه بقية الحروف ، فذهب الشاطبي إلى أنَّ الأولى في مراتب الإشارة بحسب المشار إليه أنْ تكون مرتبتين حملا على المنادى ، وإلحاقا للنظير بالنظير [٣].

ومن أمثلة هذه العلَّة أيضاً قول الشاطبي : (إنَّ الظرف الواقع موقع الخبر من نحو : زيدٌ خلفك ، نظير المصدر من نحو : ما أنت إلاَّ سيراً [٤] ، في أنَّه منصوب مُغْنٍ عن مرفوع ، والمصدر منصوب بغير المبتدأ ، فوجب أنْ يكون الظرف كذلك إلحاقاً للنظير بالنظير) [٥].

ومن أمثلة هذه العلَّة أيضاً موافقة الشاطبي لمذهب البصريين في اشتراط ظهور لام الدعاء نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٦] ، وقول طالب بن ابي طالب [٧] :

فليكن المسلوبُ غيرَ السالب وليكن المغلوبُ غيرَ الغالب

قائلاً : (ولم ينص الناظم على اشتراط ظهور اللام ، ولابُدَّ منه على مذهب البصريين ... ، وهو المذهب الصحيح ؛ وذلك لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجرِّفي الأسماء ، وقد ثَبَتَ في حروف الجرِّ أنَّها تعمل ظاهرة ، فكذلك حروف الجزم ، وما جاء من ذلك مخالفاً للقاعدة فشاذٌ) [٨] .

٢٦- علَّة نقيض [٩] : ومن الأمثلة التي ذكرها الشاطبي على هذه العلَّة حمل (أيّ) الموصولة المعربة على نقيضتها (كُل) في المعنى ، وقد يُحمل الشيء على نقيضه كما يُحمل على نظيره ، ألا تراهم أنَّهم عاملوا (نَسِيَ) معاملة (عُلِمَ) فعلقوها عن منصوبها لمَّا كانت نَقِيْضَتْ (ما) التعليق خاص به ، ومن ذلك كثير [١٠].

---

(١)ينظر المقاصد الشافية : ٩٧/١ - ١٠٢ - ١٠٦ - ١٢٣ - ٤٣٣ ، ١٠/٥ - ٤٤٥ - ٥٨٤ - ٦٠٩ - ٦١٥ ، ٧٠/٨-٧٦.

(٢)المقاصد الشافية : ١٦٢/٢.

(٣)ينظر المقاصد الشافية : ٤١٢/١.

(٤)في المقاصد الشافية : انت إلاَّ سيرا ، وما أثبتناه هو الصحيح ، وذلك لكي يصح وقوع المصدر خبراً فيجب أن يكون محصوراً بالنفي والاستثناء .

(٥)المقاصد الشافية : ٩/٢.

(٦)سورة الزخرف ، الآية : ٧٧.

(٧)السيرة النبوية لابن هشام : ٦١٩/١.

(٨)المقاصد الشافية : ٩٧/٦.

(٩)ينظر : المقاصد الشافية : ٥٥٢/١ ، ٥٧٦/٣.

(١٠)ينظر المقاصد الشافية : ٥٠٣/١.

Issn:2071-6028

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، بدءاً ومختتماً ، تتبعنا في هذا البحث جانباً من التفكير النحوي لدى الإمام الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) ، الذي التزم فيه منهجاً دقيقاً في تصنيف وعرض مادته ، فنراه عالماً بالنحو ، كثيراً ما ينبّه على استقراء النحاة السابقين له ، ويستنبط منها الأدلة والأحكام ، وقد أظهر البحث أن موقف الشاطبي من التعليل مستندٌ على ما أصَّله سيبويه بقوله : (وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) ومن هذا المنطلق أخذ الشاطبي يبحث عن العلل ويبرِّزها ومع ذلك فإن العلل تعدّ – في نظر الإمام الشاطبي – زيادة على معرفة تعلّم كلام العرب ، إذ إنه في الغالب لا يصلح لتعليم النحو ولكنه مع ذلك يتبع آثارها ليرجح بها بين الآراء المختلفة . وأظهر البحث كذلك أن العلة لا تكون إلا من وراء السماع وهذه عبارة الشاطبي ، وهي تجسد بذلك الواقع الاستعمالي للغة ، فالتعليل هو إقرار للسماع المنقول ؛ لأن ما خرج عن الأصل لعلّة ، فالتحريك لعلّة ، وهو يتبع منهج الفقهاء والأصوليين في إيراد العلل فيجعل الحكم ناتجاً عن العلّة ، وليس دليلاً عليها ، ويرى الشاطبي كذلك أن حقيقة العلّة أن تكون جارية في إفرادها ، عاملة فيما وجدت فيه ، وإلا فهي ليست بعلّة ، وكذلك فهو يعلل للمقيس وللموقوف على السماع ، كتعليل الشاذ والنادر والقليل غير المقيس ، كما يعلل للمرفوض في الاستعمال ومع ذلك فإن الشاطبي أكثر من ذكر العلة ؛ لأنّه كان ينبه على أن ابن مالك قد استعملها كثيراً قائلاً : (الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل ، بل نبّه على التعليل ، وأرشد الى أن لبسط العلل فيه موضعاً ؛ فلذلك بسطت فيه من المآخذ الحكيمة العربية ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله) [١] .

وقد تتبع الباحثان أسلوب التعليل في شرح الإمام الشاطبي فوجد أنواعاً مختلفة من العلل ذكرها بحسب أحرف الهجاء .

وفي الختام ندعو الله ﷻ أن ينال هذا البحث الرضا والقبول ، وكلٌّ يؤخذ منه ويرد عليه إلا مَنْ تكلَّم الوحي على لسانه ﷺ وهذا جهد المقل ، وعلى الله التكلان ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

الباحثان

(١)المقاصد الشافية ٤٨٦/٩ .

Issn:2071-6028

المصـــادر والمراجع

١. الأصول ، للدكتور تمام حسان ، الناشر : عالم الكتب ، القاهرة ، الطبع ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
٢. أصول النحو العربي من خلال كتاب (الاقتراح) ، للسيوطي ، في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، أحمد إدريس ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الرباط) ، العدد الثاني ، ١٩٧٧م .
٣. الإعلام للزركلي خير الدين ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٧ ، ١٩٨٦م.
٤. الإفادات والانشادات ، إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق .د. محمد أبو الأجفان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م .
٥. الاقتراح ، للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، حقق أصوله ووثق نصوصه وقدّم له طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
٦. برنامج المجاري لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي تحقيق : محمد أبو الأجفان ، دار الغرب الإسلامي ، دار بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٨٢م .
٧. البعد التداولي عند سيبويه ، مقبول إدريس ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٣٣ ، العدد ١ ، ٢٠٠٤م .
٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .
٩. تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية رمضان عبد التواب ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
١٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، حققه : محمد كامل بركات ، الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
١١. التعريفات للجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الابياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٣هـ .
١٢. التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين ، دراسة استمومولوجية ، جلال شمس الدين (١٩٩٤) ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية .

Issn:2071-6028

١٣. الحماسة ، لأبي تمام ، تحقيق : د. عبد الله عسيلان ، مطبوعات جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، مطابع الهلال للأوفست ، الرياض (١٤٠١هـ – ١٩٨١م) ، ورواية الجواليقي ، تحقيق عبد المنعم أحمد صالح ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠م .
١٤. الخصائص ، لابن جني أبو الفتوح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد عي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، ط٣ ، مصورة عن طبعة دار الكتب (١٣٧١هـ – ١٩٥٢م) .
١٥. ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق دكتور محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
١٦. ديوان امريء القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٨م .
١٧. ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، (١٣١٩هـ – ١٩٧١م) .
١٨. السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، ١٩٨٠م .
١٩. السيرة النبوية ، لابن هشام ، مصطفى السقا وابراهيم الأبياري وعبد الحافظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط٢ ، (١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م) .
٢٠. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد بن محمد مخلوف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣م ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، د . ط ، ١٩٣٠ .
٢١. شرح التسهيل لابن مالك ، حققه عبد الرحمن السيد ومحمد البدوي مختون ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
٢٢. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٩٨٤م .
٢٣. علم اللغة المعاصر ، مقدمات وتطبيقات ، يحيى عبابنة وآمنة الزغبي ، دار لكتاب الثقافي ، إربد ، ٢٠٠٥م .
٢٤. العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي ودكتور إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر .

Issn:2071-6028

٢٥. فتح الباري بشرخ صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي وصححه محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٣٧٩هـ .
٢٦. الكتاب ، لسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، حققه عبد السلام محمد هرون ، نشره مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) .
٢٧. المحتسب ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل ، المجلس الأعلى للتشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
٢٨. المستصفى من علم الأصول ، للغزالي ، وبذيله : فواتح الرحموت ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان .
٢٩. معاني القرآن ، للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، حققه أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ط١ .
٣٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تأليف : أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، تحقيق : مجموعة من العلماء في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
٣١. النحو العربي والدرس الحديث ، عبدة الراجحي ، ١٩٨٦م ، دار النهضة العربية ، الاسكندرية .
٣٢. نظرات في التراث اللغوي العربي ، عبد القادر المهيري ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣م .
٣٣. النوادر ، لابن دريد الأنصاري ، طبعة سعيد الخوري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٧م ، تحقيق : الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، (١٤٠١هـ – ١٩٨١م) .
٣٤. نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، التنبكتي ، احمد بابا ، تحقيق : علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
٣٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، حققه عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .

الرسائل الجامعية

Issn:2071-6028

- الفكر المقاصدي في جهود الإمام الشاطبي ، الدكتور بشير مهدي الكبيسي ، مطبعة ديوان الوقف السني ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

Issn:2071-6028